

في تعريفها بالوجود الممكن وإنما اقتصر العينة على
 هذه السبع ولم يعد معها الصفة الثامنة وهو الإدراك
 للوجود والرواج ونحوهما من الكيفيات التي تستلزم في حقل
 بحسب العادة اتصالها بالجل الخلاب الذي في هذه الصفة
 هي حقة على قبح الوجود على الوجود على العلة ويؤكد
 كما فعل تلك الأمور بل ادراك زايه على العلة من غير اتصال
 ولا توجب الذات العلية مما جرت العادة ان تكتسب به لا وانما
 عنه هذا الإدراك من اللغات والالع ونحوها ويتعلق هذا الإدراك
 على هذا القول حقه على كل موجود له جسم وصور وجل وعزوانه
 اشتاره بغير المحققين وهذا الإدراك الوجودي لعموم وجوده
 به فلا جل ما وقع به من هذا تركنا عدد 6 صفة العار وانتمنا
 على الجميع عليه وبالذات على التوفيق من سبع صفات
 معنوية وهي ملازمة للشيخ الكاوي انما سميت هذه الصفا
 تها معنوية لان الاتصال بها فرع الاتصاف بالشيخ بل انصاف
 محل من الجاهل بكونه عالما او فاعلا مثلا لا يبع الا ان افاع به العلق
 والغنة وقد سر على هذا من السبع الاولى وهي صفات المعاني
 علما لم يره اي ملزومة لها بل من نسبت هذه التي في اولها
 صفات معنوية ولم يرها كانت هذه سبعاً مثل الوجود والياء في
 هذه المعنوية بقاء النسب الاعم والواو فيهما بل من اجل
 ان في المعنى صورته على ما هو في العالم او حيا ونحوها

ويصير أو يتكلم في هذا كانت هذه الصفات المعنوية لازمة لصفات
 المعاني رتبها على حسب ترتيب تلك بكونه تعالى فانه الزام للصفة
 الاولى من صفات المعاني وهي القدرة القائمة بالذات تعالى وكونه جل
 وعز مبدء الزم للارادة القائمة بذاته تبارك وتعالى ونحو ذلك
 واعلم ان عدم هذه السبع الصفات هو على سبيل الحقيقة ان
 فلنا بثبوت الاحوال وهي صفات ثبوتية ليست بوجودها وكونها
 معدومة نفوم بوجودها فيكون هذه الصفات المعنوية على هذه
 صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى وانما ان فلنا بغير الاحوال لا واسطة
 بين الوجود والعدم كما هو من حيث الشيخ الا انه في الثابت من
 الصفات التي نفوم بالذات انما هو السبع الاولى التي هي صفات
 المعاني انما هذه بعبارة عن قيام تلك الصفات لان لم يره ثبوتها
 في الخارج عن الوجود من حيثها يستحيل في حقه تعالى عشر صفات
 وهي اضافة الوجود الى الوجود من اذ من اذ بالذات هذا الصفة الغنوي
 وهو انصاف سواء كان وجوديا او معدوميا فكانه يقول يستحيل في
 حقه تعالى كمالا ينفى عنه الصفات الاولى لما تقرر وجودها
 له تعالى عقلا وهو غير عاوقه عن ذلك ان حقيقة ما لا يتصور في
 الفعل عدمه لزمه ان لا ينفى عن الاتصاف بما ينافي نسبتها
 وانواع المتناقضات على ما تقرر في المنطوق اربعة تنافي النقيضين
 وتنافي العنع والممكنة وتنافي الوجود من تنافي المتضادين
 فيكون نوع من هذه الالات اربعة لا يمكن الاجتماع فيه من الطرفين

صاوي

195

واغيرها